أكدت ان استهداف الصفة المهنية للشهداء محاولة لتبرير جرائم الاحتلال ودعت إلى محاسبة قتلتهم

«النقابة»: نرفض التشكيك بصفة الشهداء الصحفيين ونحذر من تبني الرواية الإسرائيلية

رام الله- الحياة الجديدة- أدانت نقابة الصحفيين، ما يتم تداوله من مزاعم وادعاءات وحملة ممنهجة صادرة عن جهات إسرائيلية، تسعى إلى التشكيك في الصفة المهنية للصحفيين الفلسطينيين الشهداء الذين ارتقوا خلال عدوان الاحتلال الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة، في محاولة مكشوفة لتبرير الجرائم المرتكبة بحقهم والتنصل من المسؤولية القانونية والأخلاقية المترتبة على استهدافهم.

وأكدت النقابة في بيان، أمس الخميس، أن هذه الادعاءات الباطلة تمثل امتدادا لحملة ممنهجة تستهدف الحقيقة ورواة الحقيقة، وتهدف إلى تشويه صورة الصحفيين الفلسطينيين والنيل من مكانتهم المهنية والوطنية، بعد أن فشل الاحتلال في حجب جرائمه عن أنظار العالم، رغم استهدافه المباشر والمنهجي والمتكرر للصحفيين والمؤسسات الإعلامية.

وشددت على أن الصحفيين والإعلاميين الذين استشهدوا خلال العدوان كانوا يمارسون عملا صحفيا وإعلاميا معروفا وموثقا، وينتمون إلى مؤسسات إعلامية محلية وعربية ودولية، أو يعملون بصورة مستقلة في المجال الصحفي، وقد استهدفوا بسبب أدائهم لواجبهم المهني في نقل الوقائع وتوثيق الانتهاكات والجرائم بحق أبناء شعبنا.

وأعربت عن رفضها المطلق لأي تدخل خارجي في تصنيف الصحفيين الفلسطينيين أو التشكيك في صفتهم المهنية، بما في ذلك ما يصدر عن «لجنة حماية الصحفيين» أو أي جهة أخرى تدعي لنفسها حق تقييم أو اعتماد الصفة الصحفية للعاملين في الحقل الإعلامي الفلسطيني.

وطالبت جميع المؤسسات الإعلامية والحقوقية العربية والدولية المختصة بمراجعتها والتنسيق معها، واحترام قراراتها المتعلقة باعتماد الشهداء الصحفيين.

وأكدت النقابة أن القانون الدولي الإنساني والمواثيق الدولية ذات الصلة تكفل الحماية للصحفيين أثناء النزاعات المسلحة باعتبارهم مدنيين، وأن أي محاولة لربط صفة الصحفي بانتماءات سياسية مزعومة أو بآراء شخصية أو بخلفيات فكرية تشكل سابقة خطيرة، سيستغلها الاحتلال لشرعنة استهداف الصحفيين وتبرير قتلهم، وهو أمر مرفوض جملة وتفصيلا ويتناقض مع المبادئ التي تقوم عليها حرية الصحافة وحق الشعوب في الوصول إلى المعلومات.

كما أكدت النقابة أنها المرجعية المهنية والنقابية الفلسطينية الوحيدة المخولة بتعريف الصفة الصحفية للعاملين في الحقل الإعلامي الفلسطيني، وتوثيق الانتهاكات الواقعة بحقهم، وإحصاء الشهداء والجرحى والمعتقلين من الصحفيين وفق معايير مهنية واضحة ومعتمدة، وبالتنسيق مع المؤسسات الإعلامية والحقوقية المختصة محليا ودوليا.

وحذرت من خطورة التعاطي مع الرواية الإسرائيلية أو تبني تصنيفات تستهدف التشكيك في الصحفيين الفلسطينيين، لما يشكله ذلك من مساهمة غير مباشرة في توفير الغطاء للإفلات من العقاب، وتشويه سجل الضحايا الذين دفعوا حياتهم، ثمنا لتمسكهم برسالتهم المهنية وحق العالم في معرفة الحقيقة.

ودعت النقابة جميع الاتحادات والنقابات الصحفية العربية والدولية، والمؤسسات الحقوقية المعنية بحرية الإعلام، إلى رفض هذه الادعاءات المضللة، والعمل على محاسبة المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات المرتكبة بحق الصحفيين الفلسطينيين، ومواصلة الضغط من أجل توفير الحماية الدولية للعاملين في وسائل الإعلام في الأراضي الفلسطينية.

وشددت على أن شروط العضوية فيها تنص على أن الصحفي هو من يعمل بمهنة الصحافة فقط، وأن عضويتها تقتصر على الصحفيين المهنيين دون غيرهم، مطالبة الجميع، دون استثناء، بعدم زج اسم أي صحفي بأي مسميات أخرى غير الصحافة.

وأكدت النقابة، وهي تنحني إجلالا لأرواح شهداء الصحافة الفلسطينية، أن دماءهم ستبقى شاهدة على جرائم استهداف الحقيقة، وأن محاولات التشويه والتشكيك لن تنال من مكانتهم المهنية ولا من رسالتهم الإنسانية والوطنية.

الهند تؤكد دعمها للأونروا والشعب الفلسطيني

نيويورك- الحياة الجديدة- جدد الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة السفير هاريش بارفاثانيني، التأكيد على دعم الهند الثابت لشعبنا الفلسطيني.

وأكد بارفاثانيني خلال مؤتمر التعهدات لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، الذي فتتح أعماله الثلاثاء الماضي، في مقر الأمم المتحدة بمدينة نيويورك، الدور الحيوي الذي تضطلع به الوكالة في توفير التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والإغاثة الطارئة والحماية لملايين اللاجئين الفلسطينيين.

وقال في كلمته أمام المؤتمر، إن الوضع الإنساني، ولا سيما في قطاع غزة، لا يزال مقلقا، مسلطا الضوء على استمرار سقوط المدنيين والنزوح واسع النطاق وتدمير البنية التحتية المدنية، والنقص الحاد في المواد الغذائية والوقود والأدوية والخدمات الأساسية، مؤكدا أن للشعب الفلسطيني الحق في أن يعيش حياة طبيعية كسائر شعوب العالم.

وأوضح بارفاثانيني أن الهند قدمت أكثر من 175 مليون دولار كمساعدات للشعب الفلسطيني، بما في ذلك مشاريع تنموية جارية بقيمة 40 مليون دولار في مراحل مختلفة من التنفيذ، مضيفا أنه خلال الأعوام الثلاثة الماضية، قدمت الهند أيضاً نحو 150 طناً من المساعدات الإنسانية ومواد الإغاثة في حالات الكوارث، بما في ذلك الأدوية، معلناً أن شحنة إضافية من الأدوية المنقذة للحياة ستُرسل قريبا إلى فلسطين.

وأشار إلى أن الهند قدمت حتى الآن مساهمات بلغت نحو 52 مليون دولار للوكالة، معلنا أن الهند كانت قد تعهدت، خلال الشهر الماضي، بتقديم مساهمة قدرها 5 ملايين دولار للأونروا لعام 2026، وتم بالفعل تسليم الدفعة الأولى البالغة 2.5 مليون دولار.

وأكدت الهند على لسان سفيرها أهمية تمكين الأونروا من مواصلة أداء مهامها بفعالية، مجددة دعمها لحل الدولتين القائم على التفاوض، بما يفضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وقابلة للحياة، في سلام وأمن.

الهباش يُدين مصادقة الكنيست على «قانون الأذان»

رام الله- الحياة الجديدة- أدان قاضي قضاة فلسطين ومستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية محمود الهباش، مصادقة الكنيست الإسرائيلي بالقراءة التمهيدية على ما يسمى مشروع «قانون منع الضجيج للمؤذن» (قانون الأذان).

وشدد في بيان، أمس الخميس، أن هذا التشريع يمثل عدواناً سافراً على العقيدة الإسلامية، وانتهاكاً خطيراً لحرية العبادة وحقوق الإنسان الأساسية المكفولة بالقانون الدولي.

وأضاف الهباش، أن الأذان ليس مجرد نداء، بل هو جزء أصيل من الهوية الثقافية والدينية والتاريخية لفلسطين وشعبها، وشعيرة إسلامية رفعت في هذه الأرض منذ أكثر من أربعة عشر قرناً ولن تفلح أي قوانين احتلالية في إسكاتها.

وقال: إن محاولة تغليف هذا القانون العنصري بمسوغات صحية أو بيئية هي محض افتراء وتضليل؛ فالهدف الحقيقي للاحتلال هو طمس المعالم الإسلامية والعربية، والتضييق على الوجود الفلسطيني بشتى الوسائل.

وحذر من التداعيات الخطيرة للاستمرار في مثل هذه القوانين والقرارات الاستفزازية، مؤكداً أن المساس بالمقدسات والشعائر الدينية من شأنه أن يجر المنطقة برمتها إلى «أتون حرب دينية» لا تحمد عقباها، محملاً حكومة الاحتلال المسؤولية الكاملة عن هذا التدهور. كما استنكر الهباش الصلاحيات الممنوحة للشرطة الإسرائيلية بموجب هذا المشروع، والتي تبيح لها اقتحام المساجد ومصادرة أجهزتها وفرض غرامات مالية باهظة، معتبراً إياها «بلطجة قانونية» تهدف إلى إرهاب المصلين والقائمين على المساجد وتكريس سياسة التهويد.

ودعا، المجتمع الدولي والمؤسسات الحقوقية، وفي مقدمتها منظمة التعاون الإسلامي ومنظمة اليونسكو، إلى التدخل الفوري والعاجل للجم هذه القرارات العنصرية، والوقوف في وجه الغطرسة الإسرائيلية التي تضرب بعرض الحائط كافة القوانين والمواثيق الدولية التي تحمي حرية العبادة والمقدسات.

أكدت على دور وكالة الأونروا في ضوء التفويض الأممي الممنوح لها

«التعاون الإسلامي» تدين مصادقة الكنيست على مشروع قانون يستهدف منع رفع الأذان

جدة- الحياة الجديدة- وفا- أدانت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي مصادقة الكنيست الإسرائيلي، بالقراءة التمهيدية، على مشروع قانون يهدف إلى منع رفع الأذان تحت تشريع يحمل اسم « قانون المؤذن».

وأكدت أن القرار إجراء باطل وجريمة تشريعية ذات طابع تمييزي وعنصري، وانتهاك صارخ لحرية الدين والعبادة، وللحقوق الثقافية والدينية التي تكفلها قواعد القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وأشارت إلى أن هذا التشريع يمثل تصعيداً خطيراً في إطار سلسلة القرارات والتشريعات والاجراءات الإسرائيلية العنصرية الرامية إلى التضييق على الوجود الفلسطيني واستهداف الهوية العربية والإسلامية، كما يشكل اعتداءً مباشراً على حرمة الشعائر الدينية والمقدسات الإسلامية.

وشددت، على أن المساس بشعيرة الأذان يمثل انتهاكاً للالتزامات القانونية الدولية، بما في ذلك أحكام القانون الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغيرها من المواثيق الدولية ذات الصلة التي تكفل حرية ممارسة الشعائر الدينية دون تمييز أو تقييد.

ودعت، المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة وهيئاتها المختصة وكافة الأطراف الدولية، إلى التحرك العاجل لوقف هذه الإجراءات وسياسات الاحتلال الاسرائيلي المخالفة للقانون الدولي، وإلغاء وإبطال هذا التشريع، وغيرها من التشريعات العنصرية وغير القانونية، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان احترام حرية العبادة وحماية المقدسات الإسلامية، ومساءلة إسرائيل، قوة الاحتلال، عن انتهاكاتها المتواصلة للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

وفي بيان آخر، أكدت الأمانة العامة، على الدور السياسي والقانوني والإنساني لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا» في حماية وإغاثة اللاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك تقديم الخدمات الانسانية في التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية للاجئين في كافة أماكن تواجدهم في المناطق الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة، ومخيمات اللجوء في الشتات.

وشددت على وحدة الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، ووحدة أراضي دولة فلسطين المحتلة القانونية والسياسية والجغرافية في قطاع غزة والضفة الغربية بما في القدس الشرقية.

وجددت، التأكيد على ضرورة احترام دور «الأونروا» ومسؤولياتها وحماية مؤسساتها، الحفاظ على ولايتها والتفويض الممنوح لها بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302 لعام 1949 في مناطق عملياتها الخمسة، مع التأكيد على رفض أية محاولات للمساس بدورها الحيوي الذي لا يمكن تقليصه أو إلغاؤه أو استبداله.

وحثت، كافة الدول الأعضاء ومختلف الأطراف الدولية والجهات المانحة بضرورة دعم «الأونروا»، مالياً وسياسياً وقانونياً وإعلاميا، لتمكينها من الاستمرار بتقديم خدماتها للاجئين.

السفير عرفة يطلع مسؤولة في البرلمان الألماني على آخر التطورات في فلسطين

برلين- وفا- أطلع سفير دولة فلسطين لدى ألمانيا ليث عرفة، عضو لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان الألماني (البوندستاغ)، مقررة شؤون الشرق الأوسط عن حزب الخضر النائب لويس امتسبيرغ، على آخر التطورات الميدانية والسياسية في الأراضي الفلسطينية، في ظل استمرار التصعيد الإسرائيلي الخطير في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس.

واستعرض السفير عرفة الجهود الفلسطينية والإقليمية والدولية الرامية إلى وقف عدوان الاحتلال، مؤكدا أهمية اعتراف ألمانيا بدولة فلسطين، باعتباره إقرار بحقوق شعبنا المشروعة، بما يسهم في دعم حل الدولتين، وتعزيز فرص تحقيق السلام العادل والدائم.

وتناول اللقاء ضرورة مواصلة الدعم المقدم لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، في ظل الدور الحيوي الذي تضطلع به، وما تتعرض له من استهداف ممنهج، إلى جانب التدمير الواسع الذي يطال منشآتها واستهداف طواقمها.

وبحث الجانبان سبل تطوير الموقف الألماني بما يسهم في دعم الجهود الدولية الرامية إنهاء العدوان، وإدخال المساعدات الإنسانية، وتحقيق أفق سياسي يقود الى إنهاء الاحتلال، وتجسيد دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية، في إطار حل الدولتين على أساس الشرعية الدولية.

وأطلع السفير عرفة، النائب امتسبيرغ على الجهود المبذولة لعقد الانتخابات التشريعية الفلسطينية، والعقبات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي في مختلف الارض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في مدينة القدس، وما يتوجب على المجتمع الدولي فعله لمنع تلك العراقيل.

وثمن عرفة دور النائب امتسبيرغ على مواقفها الداعمة للحقوق الفلسطينية، وتقديره لاهتمامها بمتابعة تطورات الأوضاع في فلسطين.

السفير عواد يبحث مع السفير الصيني الجديد لدى فلسطين تعزيز العلاقات الثنائية

بكين- وفا- بحث سفير دولة فلسطين في الصين جواد عواد، أمس الخميس، مع رئيس مكتب تمثيل الصين الجديد لدى فلسطين السفير سون جن، تعزيز العلاقات الثنائية.

ورحب عواد خلال اللقاء الذي عقد بمقر السفارة الفلسطينية في العاصمة الصينية بكين، بالسفير سون، متمنياً له التوفيق والنجاح في مهامه الجديدة، بما يسهم في تعزيز علاقات الصداقة التاريخية والشراكة الاستراتيجية بين دولة فلسطين وجمهورية الصين الشعبية، تنفيذاً لتوجيهات الرئيس محمود عباس والرئيس الصيني شي جين بينغ.

كما هنأ جمهورية الصين الشعبية قيادةً وحكومةً وشعباً بمناسبة الذكرى الخامسة بعد المئة لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني، مشيداً بما حققته الصين من إنجازات تنموية، ومؤكداً أن العلاقات الفلسطينية الصينية ممتدة منذ ستينيات القرن الماضي قائم على الاحترام والدعم المتبادل.

ووضع السفير عواد، السفير سون في صورة آخر التطورات في الأرض الفلسطينية المحتلة، وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من عدوان متواصل، خاصة في قطاع غزة، إلى جانب استمرار اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستعمرين في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وتصاعد الاستيطان والاستيلاء على الأراضي، والانتهاكات المتواصلة بحق الأسرى والمعتقلين، مؤكداً ضرورة الوقف الفوري للعدوان، وضمان إدخال المساعدات الإنسانية، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وتمكين دولة فلسطين من تحمل مسؤولياتها كاملة في جميع الأراضي الفلسطينية، وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية بما يفضي إلى إنهاء الاحتلال وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وثمّن عواد، المواقف المبدئية والثابتة للصين، بقيادة الرئيس شي جين بينغ، الداعمة للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، مشيداً بالدعم السياسي والإنساني والتنموي الذي تقدمه الصين لدولة فلسطين، وبجهودها الرامية إلى تحقيق وقف إطلاق النار وإحلال السلام العادل والشامل على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبدأ حل الدولتين، معرباً عن تقديره لإعلان الرئيس شي جين بينغ تقديم منحة بقيمة 100 مليون دولار لدعم الشعب الفلسطيني وجهود الإغاثة وإعادة الإعمار.

من جانبه، أعرب السفير سون جن، عن اعتزازه بتعيينه في هذا المنصب، مؤكداً أن دولة فلسطين صديق وشريك مهم لجمهورية الصين الشعبية، وأن بلاده ستواصل دعمها الثابت لدولة فلسطين وللسلطة الوطنية الفلسطينية للقيام بمسؤولياتها في جميع الأراضي الفلسطينية. وأكد عزمه على العمل من أجل الارتقاء بالعلاقات الفلسطينية الصينية إلى مستويات أوسع، ومتابعة تنفيذ المبادرات التي أعلنها الرئيس شي جين بينغ، بما في ذلك المنحة البالغة 100 مليون دولار، وتعزيز التعاون التنموي والاقتصادي، مثمناً في الوقت ذاته مواقف دولة فلسطين الثابتة والداعمة للقضايا الجوهرية للصين.

وحضر الاجتماع من الجانب الفلسطيني سكرتير ثالث السفارة محمد اللوح، ومن الجانب الصيني مسؤول ملف فلسطين في وزارة الخارجية الصينية، سكرتير ثالث يين هاو.